

# «حمائية ترامب».. مشهد أولي ينتظر النتائج

اتبم الرئيس الأميركي الجديد خلال حملته الانتخابية، ما وصفه الكاتب البريطاني ريتشارد سيمور، ببدء التخلي عن البناء المنطقي للوصول إلى أهداف تخرج عن طور المنطق؛ كأنه يراوغ قواعد اللغة ليحدد مفاصل خطابه كما يشاء، فيصل إلى الناس على مستوى المشاعر، ويضع الجمهور في موقع المتلقي المستثار الذي لا يعي تناقضات المضمون والتبعات. لذلك نجد أنفسنا اليوم أمام إدارة لا نعرف حقيقة كيف ستصرف

النهائية بعد. وقد أدى توقيعه على قرار الانسحاب من معاهدة التجارة عبر المحيط الهادئ، إلى إغراب بعض دول منطقة «آسيا - المحيط الهادئ» عن اهتمامها بدخول الصين في المعاهدة، وهنا تبقى الأمور متعلقة بما ستقوم به الصين (خاصة مع قول ترامب إنه سيرفع الضرائب الجمركية على البضائع الصينية بنسبة 40%)، لكنه من المحتمل جداً أن لا يكون رد فعل الصين قوية، توخياً لمزيد من المواجهة مع الولايات المتحدة. برغم ذلك، فإن النقاش يبقى في مكان آخر.

للوهلة الأولى، قد تبدو سياسات ترامب الاقتصادية متناقضة في خطابيه، إذ إن تبرير انسحاب الولايات المتحدة من المشاورات حول اتفاقات تجارية دولية مثل معاهدة التجارة عبر المحيط الهادئ، بأنها «مضرة» (بحسب قوله للطبقة العاملة الأميركية)، كان مطلباً أساسياً لليسار الديمقراطي الذي يمثله بيرني ساندرز، وهو مطلب يمثل كارثة بالنسبة إلى الشركات المتعددة الجنسيات، إذ يحرمها أرباحاً تساوي عشرات مليارات الدولارات. وفي مقلب آخر، فإن وعد ترامب بخفض الضرائب على الشركات الأميركية ووعدهم برفع القيود التنظيمية عن السوق، يعد خطوة نيوليبرالية متطرفة، تفتح المجال أمام المنافسين في قطاعات شتى للقيام بتحديد قواعد لعبتهم في السوق الداخلي دون رقابة. إضافة إلى ذلك، يريد ترامب إعادة النظر باتفاقية «نافتا» مع كندا والمكسيك لمصلحة تغييرات حمائية (ما قد يرحب به الفوريقان لكونهما يعتبران الاتفاقية مضرّة لهما برغم ضرورتها). كذلك يدعو

ضمنه الشركات المحلية على تأمين الطلب الداخلي، بالتوازي مع تنظيم التبادل التجاري وحركة القوة العاملة من البلاد وإليها، ما يتناقض مع مصالح الشركات العابرة للحدود والقطاع المالي. ولفهم ما يجري، قد يكون من المفيد التذكير بأن الرأسمالية تقوم على نظام ذي آليات معينة منها ثابت ومنها متغير على نحو جدلي، وبسبيل الاستمرار فهي تعيد إنتاج (وإنقاذ) ذاتها كما يقول ماركس. وتتناقض هذه العملية مع مصالح الرأسماليين الكبار،

إذ تفرض عليهم واقعاً يحّد من قدرتهم على الاستمرار بمراكمة الأرباح، وتفتح المجال أمام فاعلين اقتصاديين غيرهم، من خلال تغيير قواعد اللعبة. هنا، ينشأ صراع رأسمالي - رأسمالي، بين «متمدد قديم» و«صاعد جديد»، وحتى بين الرأسماليين الكبار والنظام الرأسمالي نفسه.

نحتاج لهذا الإطار لفهم المواجهة التي لا بد أن تقود إليها السياسات الحمائية لترامب، بين إدارته والقطاع المالي والشركات الكبرى المتعددة الجنسيات التي تتخذ من الولايات المتحدة مركزاً لها، والتي تقوم ببنية أعمالها على كونها عابرة للحدود، وهي تشكل الثقل الأكبر في الاقتصاد الأميركي والعالمي. وسيكون لذلك دون شك أثر في بنية الاقتصاد الأميركي والعالمي، وإن لم يزل الوقت مبكراً للتوقعات.

ما يثبّت في جميع الأحوال أنّ مصلحة الطبقة العاملة التي انتخبت ترامب، ليست ما يشغل بال الرئيس. فعوده بخلق 25 مليون وظيفة، اعتبرها الاقتصادي في «كانيتول اكنومكس»، أندرو هانتز، خيالية، موضحاً أن الولايات المتحدة خلقت 15 مليون وظيفة منذ عام 2010. وحتى إن تمكن من خلق الوظائف إثر النمو الذي قد يشهده الاقتصاد، بحسب قول كبير الاقتصاديين في «دوتش بانك»، دايفيد فولكرز لآنداو، فإن مسألة تحديد الأجور والضمانات وما إلى ذلك ستترك للسوق، ما يثير التساؤل عن فعالية هذه الوظائف في «إعادة بناء الطبقة الوسطى الأميركية». أما النمو، فهو عبارة عن أرباح هذه الشركات ولا يعني أبداً (خاصة مع غياب الدولة) استفادة الناس منه.



قد تبدو سياسات ترامب الاقتصادية متناقضة (اضرب)

تقود سياسات ترامب الحمائية نحو مواجهة بين الرأسماليين والنظام نفسه

## ناصر الامين

اتخذ الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في أسبوعه الأول في البيت الأبيض، سلسلة من القرارات السياسية والاقتصادية الصادمة في مجالات عدة، وضعت في مواجهات سياسية وشعبية، وأخرى اقتصادية، إذ بات يواجه «كوروبوريت أميركا» و«وول ستريت»، علماً بأن موقف الأخيرتين لم يتبلور بصورته

## بورثريه

## نيكي هالي: مندوبة ترامب وإسرائيل إلى الأمام المتحدة



عمل واستثمارات بفضل مفاوضات مع شركات أجنبية». وبرغم الخلافات السابقة مع ترامب، قالت المندوبة الجديدة: «لن أدعي بأنني كنت دائماً الداعمة الأولى للرئيس المنتخب، لكنني

انتخبته، وكنت سعيدة للغاية بفوزه». ولاقت هالي نجاحاً خلال جلسات الاستماع الأخيرة في الكونغرس، وقال السناتور الديمقراطي بن كارسون، إن «تعيينها شكّل مفاجأة لعدد من زملائي في الحزبين»، مستدركاً بالقول: «لكنني أعجبت بصراحتها بشأن القيم الأميركية الأساسية وقدرتها على الاعتراف بما تجهله والتزامها بالاعتماد على الوقائع وقول الحقيقة لأصحاب النفوذ». وأضاف «أقدر خصوصاً أنها لا تدعم خفض المساهمات المالية الأميركية في الأمم المتحدة» التي قالت بشأنها هالي: «سأقل رسالة حازمة تفيد بأن قيادة الولايات المتحدة ضرورية في العالم، وهناك حاجة للنهوض بالأهداف الإنسانية والمصالح الوطنية الأميركية».

وفي المسائل الدولية، أعربت هالي، أثناء جلسات الاستماع، عن قلقها إزاء معاملة المنظمة الدولية لإسرائيل، في إشارة إلى القرار الذي تباه مجلس الأمن الدولي خلال الشهر الماضي والذي ينتقد مشاريع الاستيطان الإسرائيلية (وهو للإشارة قرار يفتح في الوقت نفسه الطريق أمام تكريس دولي لـ «حل الدولتين»). ورداً على سؤال عن وعد ترامب بنقل

السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس المحتلة، قالت: «بالطبع أنا أؤيد ذلك». وللإشارة، ساعدت هذه المواقف هالي في الحصول على نسبة القبول العالية في الكونغرس، إذ لاقت دعماً مهماً من قبل مجموعات رئيسية تدعم إسرائيل، فيما أعلن مندوب تل أبيب لدى الأمم المتحدة، رون ديرمر، أنه ينتظر العمل مع إدارة الرئيس الأميركي «بفارغ الصبر»، واصفاً ترامب بـ «الصديق الحقيقي لإسرائيل».

(الأخبار)

أقرّ مجلس الشيوخ الأميركي، فجر أمس، بأغلبية ساحقة (96 صوتاً مقابل أربعة) تعيين حاكم ولاية كارولينا الجنوبية، نيكي هالي، كمندوبة للولايات المتحدة في منظمة الأمم المتحدة، لتتضم بذلك بصورة رسمية إلى فريق دونالد ترامب. وكان اختيار ترامب، في تشرين الثاني الماضي، لأصغر حاكم في تاريخ البلاد لشغل منصب المندوبة مفاجئاً. فضلاً عن افتقارها للمهارات الدبلوماسية والخبرات في السياسة الخارجية والشؤون الدولية، كانت هالي قد وجّهت انتقادات لاذعة لترامب خلال حملته الانتخابية، ولم تتردد في استنكار بعض تصريحاته ومعارضة عدد من مواقفه المثيرة للجدل. مع ذلك، فإن النجمة الصاعدة في «الحزب الجمهوري» تتفق مع ترامب على معظم الخطوط العريضة المتعلقة بمستقبل العلاقات الخارجية الأميركية، لاسيما على قضية «جوهريّة» ستكون محور نشاطها الدبلوماسي في الأمم المتحدة، وهي أمن إسرائيل.

وفي الوقت الذي كانت فيه الصحافة تنتقد افتقار اختيارات ترامب للتنوع العرقي والجنس، ظهر اسم هالي، وهي ابنة مهاجرين من الهند، كأول امرأة في إدارة الرئيس المتهم بالعنصرية ضد النساء والأقليات. ورأت الصحف في اختيار هالي محاولة من ترامب لطمأنة الأقليات، وتنويع إدارته المستقبلية التي يسيطر عليها «الرجال البيض»، خاصة أن هالي نجحت في اختراق الحزب الذي لطالما وصف بأنه «حزب الرجل الأبيض»، وكسرت في عام 2010 هيمنة الرجال على منصب حاكم ولاية كارولينا الجنوبية، لتصبح أول امرأة تتولى هذا المنصب بعد 232 عاماً.

ووفق بيان أصدره سابقاً فريق ترامب، فقد تمّ اختيار هالي لأنها «تمتلك سجلاً حافلاً في جمع شمل الناس بصرف النظر عن الانتماء الحزبي»، في إشارة إلى قرارها الذي قضى في عام 2015 «بنزع علم معركة الكونغرافية» في مبنى المجلس التشريعي للولاية وذلك بعد أسبوع على هجوم قتل فيه مسلح أبيض بالرصاص تسعة مصليين سود في كنيسة تاريخية (كان العلم رمزاً للموقف المؤيد للعبودية في الجنوب خلال الحرب الأهلية الأميركية). وأضاف البيان أن هالي «مفاوضة معروفة، قادت سبع بعثات تجارية في الخارج، وتمكنت من جذب فرص